الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/44/CUB/1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 September 2023
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

كوبا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير (2018-2023) عملية إصلاح تشريعي واسعة وعميقة وشاملة في كوبا، شملت النهوض بالإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

2- وقد راعت هذه العملية على النحو الواجب الواقع الحالي للمجتمع الكوبي، وأهداف التنمية الوطنية، والالتزامات التي تعهدت بها كوبا بموجب الصكوك الدولية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من بين اعتبارات أخرى.

3- وتمثلت إحدى الخطوات الأساسية في إصدار الدستور الجديد لجمهورية كوبا في عام 2019. وبين ذلك الحين وكانون الأول/ديسمبر 2022، تمت الموافقة على 118 قاعدة قانونية عليا، وهو أمر لم يسبق له مثيل بالنسبة لكوبا في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن.

4- ونتيجة لذلك، غدت كوبا الآن تملك قوانين قوية وحديثة تدعم تنظيم الدولة والحكومة، ووضعت مجموعة واسعة من الحقوق والضمانات على النحو المنصوص عليه في الدستور، وحدّثت نموذجها الاقتصادي والاجتماعي.

5- إن هذا التوسع في التشريعات ومختلف الممارسات الانتخابية التي جرت منذ الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل من شأنه أن يوضح الطابع الشعبي التشاركي الحقيقي للديمقراطية الكوبية، كما يتجلى في المشاورات الواسعة النطاق، بما في ذلك استفتاءان على نطاق البلد.

6- وقد زادت كوبا من تعاونها مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشاركت في تبادلات تقنية مستمرة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك العملية التشريعية والزيارات التي يقوم بها رؤساء آليات حقوق الإنسان.

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية.

7- يغطي هذا التقرير الفترة منذ تقديم كوبا تقريرها الثالث إلى الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018 ويركز على التوصيات المقبولة في تلك العملية.

8- وأنشئ فريق عامل وطني لصياغته ضمّ مختلف الوزارات والمؤسسات العامة. وأجريت مشاورات مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني الكوبي.

ثانياً- الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[1]

9- تواصل كوبا النهوض بإطارها القانوني والمؤسسي وتحسينه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً لاحتياجات المجتمع الكوبي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

10- وفي إطار عملية التحسين المؤسسي، أحرز تقدم في العمل المتسق الذي تقوم به الهياكل الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان.

11- وفي عام 2019، وبعد اعتماد البرنامج الوطني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، شكلت لجنة وطنية لرصد الإجراءات الرامية إلى مكافحة واجتثاث آثار العنصرية والتحيز العنصري والتمييز العنصري التي لا تزال قائمة في كوبا[2].

12- وفي عام 2021، اعتمد البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة[3]. وشُكل فريقٌ عامل لرصد البرنامج وتقييمه ومتابعة توصيات الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات. والاتحاد النسائي الكوبي مسؤول عن تنسيق هذا العمل.

13- وفي عام 2021، اعتُمدت الاستراتيجية الشاملة للوقاية والدعم فيما يتعلق بالعنف الجنساني والعنف الأسري[4]. وتتألف من عشرة عناصر وتشارك فيها مجموعة من الجهات الفاعلة على المستويين المحلي والمجتمعي[5].

14- وفي عام 2021، أنشئت اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[6]؛ وهي مسؤولة عن الإشراف والتوجيه والتنسيق في هذا المجال.

الدستور الجديد للجمهورية، عام 2019

15- في عام 2019، اعتُمد الدستور الجديد لجمهورية كوبا في استفتاء عام، حيث بلغت نسبة المشاركة 90,15 في المائة وبلغت نسبة التصويت لصالح الدستور الجديد 86,85 في المائة.

16- وجاء ذلك نتيجة لعملية تشاور عام بمشاركة واسعة من المجتمع المدني[7]، مما يعكس الطابع الديمقراطي الحقيقي والشامل للنظام السياسي[8].

17- ويؤكد النص على التزام الدولة الكوبية الراسخ باحترام حقوق الإنسان وحمايتها. وتم توسيع نطاق مجموعة الحقوق والضمانات اللازمة للتمتع الفعلي بها. وتتمتع جميع الحقوق بنفس المركز والقيمة، وفقاً لمبادئ العالمية وعدم التجزئة والترابط. وقد أرسي مبدأ تقدمية الحقوق.

18- وقد أعيدت صياغة بند المساواة ومبدأ عدم التمييز ليشملا أسباباً جديدة للتمييز، مثل السن أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو الأصل الإثني أو الجغرافي أو أي ظرف شخصي آخر ينطوي على تمييز يضر بكرامة الإنسان.

19- وأدخلت حقوق جديدة، مثل الوصول إلى المعلومات العامة والحق في الحصول على معلومات صادقة وموضوعية وفي الوقت المناسب؛ والحق في الحصول على المياه؛ والغذاء الصحي والكافي؛ والسكن المناسب؛ والموئل الآمن والصحي؛ والبيئة الصحية والمتوازنة.

20- وعُزز مركز الدستور كضامن للحقوق. ويتضمن فصلاً خاصاً عن حماية الحقوق من التهديد أو الضرر من جانب الدولة أو الكيانات غير التابعة للدولة أو الأفراد. ويُحسن الوصول إلى المحاكم لضمان الحماية الفعالة للحقوق والإجراءات القانونية الواجبة كضمان لليقين القانوني.

21- وجرى تعزيز إجراء المثول أمام القضاء لحماية حق الشخص في الحرية؛ وأدرجت حماية بيانات المثول أمام القضاء أو البيانات الشخصية؛ وإجراءات المطالبات وجبر الضرر والتعويض عن الأضرار والأذى الذي يسببه كبار المديرين والمسؤولين والموظفين في الدولة؛ فضلاً عن الإجراءات القضائية السريعة والمعجّلة والمركزة لدعاوى انتهاكات الحقوق الدستورية. ويتم التركيز على الضمانات القضائية.

22- وبحلول نهاية عام 2022، اعتُمد 118 قانوناً أعلى يوسع نطاق تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان[9]. ويجري أيضاً تحليل ومناقشة نصوص تنظيمية أخرى، وقد أدرجت هذه النصوص في الجدول الزمني التشريعي الذي أقرته الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية[10].

23- وقد استتبع الإصلاح الشامل لنظام العدالة الجنائية إصلاحاً شاملاً للقواعد الموضوعية والإجرائية، مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون إنفاذ الأحكام الجنائية.

24- ويحمي القانون رقم 151 لعام 2022، القانون الجنائي، المبادئ والحقوق والضمانات والالتزامات الواردة في 80 حكماً دستورياً.

25- وعُززت حماية النظام السياسي ونظام الدولة[11]؛ ويتناول القانون جميع أشكال العنف والتمييز[12]؛ وهو يشمل الجرائم المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجرائم البيئية؛ وجرى تحديث المؤسسات والتعاريف والتعاريف المتعلقة بالجرائم لتتماشى مع المعاهدات الدولية السارية في جمهورية كوبا[13]؛ وألغي مفهوم "الخطر على المجتمع" قبل ارتكاب الجريمة، إلى جانب التدابير الأمنية المرتبطة به؛ إضافة إلى تطورات أخرى.

26- ويحدد القانون رقم 143 لعام 2021، قانون الإجراءات الجنائية، قواعد الإجراءات القانونية الواجبة ويحدد الضمانات والقيود والسلطات والحقوق المطبقة على المشاركين في الإجراءات الجنائية. ويعترف بالضحايا كأطراف في الإجراءات؛ ويلغي مفهوم "الخطر على المجتمع" قبل ارتكاب الجريمة ويعزز إجراءات المثول أمام المحكمة. ويقر بأن الإجراءات التي تنتهك الضمانات الدستورية أو المعاهدات الدولية السارية بالنسبة لكوبا والإجراءات التي لا تمتثل لمقتضيات القانون لاغية وباطلة.

27- ويعالج القانون رقم 152 لعام 2022، قانون تنفيذ الأحكام الجنائية، مسألة عدم الاتساق بين مختلف النصوص التي تحكم تنفيذ الأحكام ويضمن الإجراءات القانونية الواجبة في هذه المرحلة. ويعزز ضمانات الحقوق؛ كما أنه يعزز المعاملة التفضيلية للأشخاص الذين يعيشون في ظروف خاصة؛ ويدخل تغييرات جوهرية على القواعد التي تحكم التدبير الوقائي المتمثل في الحبس الاحتياطي استناداً إلى مبدأ قرينة البراءة؛ من بين أمور أخرى.

نصوص أخرى ذات صلة بالموضوع

28- اعتُمدت نصوص تشريعية أخرى تضمن التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك القانون رقم 141 لعام 2021، قانون الإجراءات؛ والقانون رقم 156 لعام 2022، قانون الأسرة؛ والقانون رقم 149 لعام 2022، قانون حماية البيانات الشخصية. والقانون رقم 153 بشأن إجراءات إنفاذ الحقوق الدستورية لحماية الحقوق الدستورية؛ والقانون رقم 148، قانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي.

29- ويوحد القانون رقم 141 لعام 2021، قانون الإجراءات، إجراءات معالجة وحل المسائل المدنية والأسرية والتجارية والعمالية والضمان الاجتماعي. وينص على بطلان الإجراءات في حالة انتهاك ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، أو عدم الامتثال للإجراءات القانونية، أو إضعاف الحق في الدفاع أو إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بأي من الأطراف.

30- ويؤكد القانون رقم 156 لعام 2022، قانون الأسرة، على الأهمية التي توليها الدولة لمؤسسة الأسرة[14]. ويعترف بمختلف أنواع الهياكل الأسرية ويوسع تعريف علاقات القرابة؛ ويعزز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة؛ ويوسع نطاق القسم المتعلق بالعنف الأسري ويضع أحكاماً بشأن الحماية؛ ويؤيد المبدأ الدستوري المتمثل في مصالح الطفل الفضلى؛ ويعزز تنظيم هياكل الرعاية والحماية في البيئة الأسرية؛ من بين أمور أخرى.

31- وأنشئ المكتب الوطني لأمين المظالم من أجل الحماية العاجلة لمصالح الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة في السياقات المدنية والأسرية والعمالية والتجارية[15].

32- ويقر القانون رقم 149 لسنة 2022، قانون حماية البيانات الشخصية، بشكل جوهري بحق الأفراد في الخصوصية الشخصية والعائلية بالنسبة لصورتهم وصوتهم وسمعتهم وهويتهم الشخصية. وينظم استخدام ومعالجة البيانات الشخصية.

33- القانون رقم 153 المتعلق بإجراءات إنفاذ الحقوق الدستورية حمايةً للحقوق الدستورية من شأنه حماية الحقوق المعترف بها في الدستور. ويجوز تقديم مطالبات فيما يتعلق بجميع الحقوق المعترف بها في الدستور والتي لا تخضع لسبل انتصاف محددة في الإجراءات القضائية المتعلقة بمسائل أخرى.

34- ويضع القانون رقم 148، قانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي، إطاراً قانونياً عاماً لحماية حق كل شخص في غذاء صحي وكاف.

35- وكوبا ملتزمة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد صادقت على 44 صكاً، أي 72,13 في المائة، من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان البالغ عددها 61 صكاً، مما يجعلها أحد البلدان التي سجلت أكبر عدد من المصادقات.

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة وآثاره على تمتع المواطنين الكوبيين بحقوق الإنسان

36- يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة انتهاكاً صارخاً ومنهجياً لحقوق الإنسان للكوبيين. وهو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وأمام تنفيذ خطة عام 2030. وأهدافه المتمثلة في التسبب بالجوع واليأس لدى الشعب الكوبي، غير مشروعة وغير إنسانية وغير قانونية وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

37- وفي الفترة التي انقضت منذ الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل، تعرضت كوبا لتشديد غير مسبوق للحصار، مع فرض تدابير قسرية إضافية لها أثر سلبي على تمتع الشعب الكوبي بحقوقه الإنسانية.

38- ومن نيسان/أبريل 2018 إلى شباط/فبراير 2023، تسبب الحصار في خسائر وأضرار لكوبا تقدر بحوالي 731,8 24 مليون دولار أمريكي[16].

39- وتشير التقديرات إلى أنه لولا الحصار لحقق الناتج المحلي الإجمالي للبلد نمواً بنسبة 9 في المائة في عام 2022.

40- وبالأسعار الجارية، تبلغ الأضرار المتراكمة التي تكبدتها كوبا على مدى أكثر من ستة عقود من تطبيق هذه السياسة 084,3 159 مليون دولار أمريكي. ومع الأخذ في الاعتبار تحركات الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، تسبب الحصار في أضرار قابلة للقياس الكمي تزيد عن 000 000 057 337 1 دولار أمريكي.

41- ومنذ عام 2019، تفاقم الحصار إلى مستوى أكثر ضرراً ولا إنسانية. ومن بين الأحكام والإجراءات التي تؤثر مباشرة على تمتع الشعب الكوبي بحقوقه الإنسانية ما يلي:

- إدراج كوبا بصورة تعسفية وغير مبررة في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية الأحادية للدول الراعية للإرهاب[17]، مما يعوق التمتع بحقوق الإنسان[18]
- إغلاق جميع مصادر الإيرادات وتدفقات العملات الأجنبية إلى البلد، وترهيب الأطراف الثالثة وزيادة الضغط على الحكومات والمؤسسات المصرفية ورجال الأعمال في جميع أنحاء العالم
- والاضطهاد المنهجي للشركات والسفن وشركات الشحن التي تمد كوبا بالوقود[19]

- قيام وزارة الخارجية الامريكية بوضع قائمة بالكيانات والكيانات الفرعية المحظورة المرتبطة بكوبا والحفاظ عليها، مما يعوق التجارة الخارجية والدخل من السياحة، وهي موارد لازمة لدعم الخدمات العامة الأساسية[20]
- الدعاوى المرفوعة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون[21]، بغرض الترهيب من أجل عزل كوبا
- العقبات التي تعترض التعاون الطبي الدولي من جانب كوبا، مع حملات الضغط المستمرة لتشويه طبيعة هذه الأعمال. وتشتري كوبا، من خلال خدماتها الطبية، إمدادات باهظة الثمن لضمان حصول شعبها مجاناً على الرعاية الصحية للجميع[22]
- الإجراءات المتخذة لتشويه صورة التعاون الطبي الدولي من جانب كوبا وعرقلته، مما يعوق ممارسة الحق في الصحة للشعوب التي تتلقى هذا التعاون
- استحالة استيراد منتجات مكونة من أكثر من 10 في المائة من المكونات الأمريكية، بغض النظر عن سوق المنشأ[23]

42- وشُدد الحصار خلال جائحة كوفيد-19. وأعيق دخول التبرعات إلى البلد؛ وأعيقت عملية شراء ونقل المواد التي لا غنى عنها للوقاية من المرض وتشخيصه وعلاجه، فضلاً عن البحوث المتعلقة باللقاحات المرشحة واللقاحات الكوبية، وإنتاجها وتقييمها.

ثالثاً- النتائج والتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوبا منذ عام 2018[24]

ألف- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

الحق في المساواة وعدم التمييز

43- يعترف الدستور الكوبي بأن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون؛ ويتلقون نفس الحماية والمعاملة؛ وهم يتمتعون بنفس الحقوق والحريات والفرص، دون تمييز من أي نوع من شأنه أن يستتبع التفريق الذي قد يمس كرامة الإنسان[25].

44- ولكل شخص الحق في التمتع بنفس الأماكن والخدمات العامة. وفي الحصول على أجر متساو عن العمل المتساوي.

45- وانتهاك مبدأ المساواة محظور ويعاقب عليه القانون.

46- ويتضمن القانون الجنائي الجديد فصلاً (الفصل الثامن) بعنوان "الجرائم المرتكبة ضد الحق في المساواة"، يُعنى بمعالجة جميع أشكال التمييز أو التفرقة التي قد تنال من كرامة الإنسان. وينص على الجرائم المقترنة بظروف مشدِّدة عندما تنطوي على دوافع تمييزية في ارتكاب فعل ما[26].

47- وفي مجال الأسرة، ينص قانون الأسرة على أن جميع المسائل التي تنطوي على التمييز والعنف قد تؤدي إلى اتخاذ تدابير عاجلة بالنسبة للحضانة. وللضحية الحق في تقديم شكوى وطلب الحماية الفورية.

48- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2023[27]، لم تُقدم أي طلبات حضانة عاجلة على أساس التمييز. وفيما يتعلق بالعنف الأسري، قدمت 200 دعوى وفرضت التدابير ذات الصلة[28].

49- وبين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2023، عاقبت المحاكم 13 من الجناة لارتكابهم جرائم مقترنة بظروف مشدِّدة تتعلق بالعنف الجنساني[29].

50- وفي عام 2022، في الجرائم التي نظرت فيها المحاكم والتي تنطوي على القتل المتعمد للنساء، وجد أن العنف الجنساني أو العنف الأسري كان عاملاً من العوامل المسببة للجرائم في 18 جريمة. وحكم على الجناة بالسجن لأكثر من 25 عاماً، وفي بعض الحالات، بالسجن مدى الحياة.

51- وفي مجال التعليم، كان 47,43 في المائة من خريجي كليات تدريب المعلمين في عام 2021 من السود أو الخلاسيين؛ وكان 35,3 في المائة من طلاب ما قبل المرحلة الجامعية و42,8 في المائة من الطلاب في التدريب التقني والمهني من السود أو الخلاسيين. وتمثل هذه النسبة المجتمع الكوبي اليوم.

52- وكُثفت حملات التوعية لمكافحة التنميط والتمييز على أي أساس كان. ويجري تدريب الموظفين العموميين على التعامل مع هذه المسائل.

53- ومن عام 2018 إلى عام 2022، قدم المركز الوطني للتربية الجنسية الدعم والمشورة في 352 حالة تمييز مزعومة على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية[30].

الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

54- تحرز كوبا تقدماً في التحول الرقمي في جميع مجالات المجتمع ووفقاً للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030[31].

55- وحصل نمو شامل في تطوير الإنترنت والوصول إليه، وفي معدل الانتشار، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت نحو 7,8 مليون مستخدم بحلول نهاية الربع الأول من عام 2023[32].

56- وتوسع نطاق توفير الإنترنت للمنازل: في عام 2022 وحده، جرى ربط 079 23 أسرة بخدمة شبكة الإنترنت، بزيادة قدرها 8,38 في المائة عن العام السابق، ليصل عدد المستخدمين إلى 230 275 مستخدماً، أي بمعدل انتشار بلغ 7,1 في المائة لهذه الخدمة.

57- وارتفع عدد مستخدمي الهواتف المحمولة بنحو 000 600 خط سنوياً منذ عام 2017، ليغطي أكثر من 87 في المائة من السكان. وبحلول نهاية عام 2022، كان عدد مستخدمي الهاتف المحمول 092 600 7 مستخدماً؛ ويستخدم 68 في المائة منهم الإنترنت. ويوجد الآن 131 660 5 مستخدماً للإنترنت.

58- وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2023، غدت جميع البلديات في البلد تتمتع بإمكانية الوصول إلى الإنترنت العام، مع أكثر من 674 مساحة مشتركة لتصفح الويب و143 1 منطقة عامة لخدمة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت (واي فاي).

59- وبحلول نهاية عام 2022، كانت 42 في المائة من المؤسسات التعليمية متصلة بالإنترنت.

60- ويستمر توسيع نطاق الحكومة الإلكترونية[33]، وهي واحدة من الدعائم الأساسية للإدارة الحكومية في البلد.

61- وتتنوع التجارة الإلكترونية عن طريق توفير خدمات جديدة. وقد اتسع نطاقها لتشمل قطاعات أخرى، بما في ذلك أشكال الإدارة غير الحكومية. وشهدت زيادة في المدفوعات الرقمية[34].

62- وقد تحقق كل ذلك على الرغم من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي لا يزال يحد من الوصول إلى وصلات الإنترنت ذات النطاق العريض. وهذا يحد من تدفق المعلومات

وانتشـــار الوصـــول الجماعي إلى الإنترنت في كوبا، ويعوق الاتصـــال ويجعله أكثر تكلفة، ويؤثر على وصول المستخدمين الكوبيين إلى مختلف المنصات الافتراضية[35].

مكافحة الفساد

63- تستند سياسة الدولة والحكومة الكوبية الرامية إلى منع أعمال الفساد والتصدي لها إلى الامتثال للقانون، والشفافية في ممارسة الوظائف العامة، والمساءلة، ومشاركة المواطنين، فضلاً عن الامتثال لالتزامات الدولة بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

64- ويتمتع الجهاز العام للرقابة المالية في الجمهورية بمركز دستوري، بوصفه الهيئة الحكومية المكلفة بضمان الإدارة السليمة والشفافة للأموال العامة والإشراف على التنظيم الإداري[36].

65- ويُشجّع على تعزيز القيم على جميع مستويات المجتمع من أجل المساعدة في مكافحة الفساد.

66- وتعزز كوبا تعاونها مع المنظمات الدولية في هذا المجال. وأنجز تقييم الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بزيارة البلد في عام 2019.

الحماية من الكوارث

67- إن التحسينات التي أدخلت على نظام الدفاع المدني الكوبي، والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، وتخصيص موارد وافرة لذلك الغرض، من شأنها حماية حياة السكان وصحتهم. ومعدل الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية منخفض جداً.

68- وجرى تحسين الأساس التشريعي الذي يحكم نظام الدفاع المدني للتأكيد على مهام التأهب والتعافي وتعزيز إدراك الناس للمخاطر[37].

69- ويتواصل تعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية والتكنولوجية والصحية. ويوجد 23 نظاماً للمراقبة و138 مركزاً لإدارة الحد من مخاطر الكوارث و381 نقطة إنذار مبكر[38]. وقد استُنسخت التجربة الكوبية في بلدان منطقة البحر الكاريبي[39].

70- وهناك تعاون وثيق مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الكوبي، والجمعية الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويتخذ هذا التعاون، في جملة أمور، شكل حوارات سنوية رفيعة المستوى، والتعاون في إدارة مخاطر الكوارث، وأنشطة التدريب.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والكرامة الإنسانية

71- تحظى حماية الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية والمعنوية والعدالة والأمن والسلام بأولوية عليا في كوبا. ويُعترف بها صراحة في المادة 46 من الدستور.

72- وينص القانون الجنائي على عقوبات صارمة على السلوك الذي ينتهك هذه الحقوق.

73- وينص القانون الجنائي على عدة جرائم جديدة بوصفها جرائم ضد كرامة الإنسان، وهي التعذيب والاختفاء القسري والعمل الجبري أو الإلزامي. وتعترف المادة 97 (5) بأن قانون التقادم لا ينطبق على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو على الجرائم المنصوص عليها في المعاهدات الدولية السارية بالنسبة لكوبا.

74- وتشدد العقوبات إذا ارتكب الجريمة موظف حكومي أو سلطة عامة أو وكلاؤها أو مساعدوها[40].

75- ولا يجوز تعريض أي سجين للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحظر اعتماد وتطبيق تدابير تحط من كرامتهم أو تقوضها. وهذه حقوق منصوص عليها في المادة 51 من الدستور.

76- وفي كوبا، يخضع استخدام الأسلحة النارية لرقابة صارمة من قبل السلطات المختصة، ويقتصر استخدامها على الدفاع عن البلد والقانون والنظام العام.

77- واتخذت التدابير اللازمة لضمان السلامة العامة والحفاظ على مناخ السلام والنظام الداخلي وثقة الجمهور في السلطات. ومستوى انعدام الأمن منخفض جداً، ولا سيما معدل جرائم القتل.

78- وتفصل المحاكم في 85 في المائة من القضايا المرفوعة إليها في غضون سنة، وتنفذ 92,5 في المائة من قرارات المحاكم في العام نفسه.

79- ومنذ عام 2003، لم تطبق أي محكمة كوبية عقوبة الإعدام، حتى في حالة الأعمال الإجرامية التي تشكل فيها عقوبة الإعدام جزءاً من مجموعة العقوبات. واليوم لا يوجد أحد في كوبا محكوم عليه بالإعدام ولم يطبق الإعدام قط على النساء. ويعزز القانون الجنائي الطابع الاستثنائي لعقوبة الإعدام. وتبقى قائمة في حالة الأنشطة والجرائم الإرهابية الرامية إلى تدمير الدولة الكوبية أو بث الرعب بين المواطنين[41].

80- وتؤيد كوبا إلغاء عقوبة الإعدام عندما تكون الظروف مناسبة. وفي نيسان/أبريل 2019، قامت رئيسة اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، السيدة نافي بيلاي، بزيارة ناجحة إلى البلد.

نظام العدالة

81- يتواصل العمل من أجل تعزيز تنظيم وتشغيل النظام القضائي الكوبي كوظيفة عامة[42].

82- وأعيد تأكيد مبادئ وضمانات الوظيفة القضائية[43]: سيادة الدستور، والاستقلال، والحياد، والشرعية، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة، والحماية القضائية الفعالة، والمساواة الفعلية بين الأشخاص أمام القانون، والحق في الوصول إلى العدالة، في جملة أمور. وقد يؤدي عدم الامتثال إلى بطلان الإجراءات أو القرارات القضائية.

83- وقد عزز الإصلاح التشريعي الضمانات الإجرائية لنظام العدالة. وينبغي، في جملة أمور، إبلاغ الموقوفين على وجه السرعة بأسباب توقيفهم وينبغي أن تتاح لهم إمكانية الحصول على تمثيل قانوني من اختيارهم منذ وقت القبض عليهم، وينبغي الشروع في الإجراءات في غضون 24 ساعة من توقيفهم، وينبغي أن تكون هناك مهل زمنية معقولة لجلسات الاستماع، وينبغي افتراض براءة الفرد إلى أن يصدر الحكم النهائي بحقه.

84- إن احتجاز أي شخص والتدبير الاحترازي المتمثل في الحبس الاحتياطي استثنائيان بطبيعتهما. وأدخل الحق في الطعن في الاحتجاز أمام المحاكم المختصة[44].

85- وبين عامي 2018 و2022، تراجع استخدام هذا الإجراء. ومن بين القضايا التي عرضت على المحاكم في عام 2018، 291 15 قضية تتعلق بمتهمين يخضعون للتدبير الاحترازي المتمثل في الحبس الاحتياطي. وبلغ عددها 786 12 قضية في عام 2019؛ و330 10 قضية في عام 2020؛ و857 8 قضية في عام 2021؛ و666 7 قضية في عام 2022. وتتعلق معظم هذه القضايا بجرائم خطيرة جداً مثل القتل والاتجار بالمخدرات وإفساد القصر وتهريب المهاجرين[45] والاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى.

معاملة السجناء

86- يعترف القانون الجنائي بالمعاملة الكريمة للأشخاص المحرومين من حريتهم. وينص على سلامتهم البدنية والنفسية والمعنوية وعلى ممارسة حقوقهم.

87- ويُكفل لهم الحق في الحصول على المساعدة القانونية منذ بداية الإجراءات[46]؛ وتقديم الشكاوى والالتماسات إلى السلطات وتلقي الإجابات؛ والطعن في القرارات الصادرة.

88- وفي السجن، يُكفل الحق في الرعاية الطبية المجانية بنفس المستوى المكفول لسائر المواطنين[47]، فضلاً عن التعليم[48] والثقافة[49] والترفيه[50] والدعم الديني، بناء على طلب السجين.

89- ويلتحق 40 في المائة من نزلاء السجون بدورات تدريبية ينظمها أصحاب العمل، مما يتيح لهم فرص العمل وإعادة التأهيل الاجتماعي. وتتاح لأكثر من 34 في المائة من نزلاء السجون إمكانية الوصول إلى شكل من أشكال النشاط المهني المؤسسي، على أساس طوعي دائماً[51].

90- ويوسع قانون الإجراءات الجنائية نطاق الانتصاف المتمثل في المثول أمام القضاء لتوفير حماية مباشرة من انتهاك الحق الدستوري في الحرية. وبين عامي 2018 و2022، تعاملت المحاكم مع 254 طلباً للمثول أمام المحكمة. وفي 6,7 في المائة من الحالات، تمت الموافقة على الطلب وأفرج عن المحتجز على الفور.

91- وفي الفترة بين عامي 2017 و2021، جرت أكثر من 000 30 عملية تفتيش لمؤسسات سجنية ومرافق احتجاز محلية[52].

الحق في تقديم الشكاوى والالتماسات

92- تعترف المادة 61 من الدستور بحق جميع الأشخاص في تقديم شكاوى والتماسات إلى السلطات، وهي ملزمة بمعالجتها وتقديم الردود ذات الصلة وفقاً للإطار الزمني والإجراءات المحددة في القانون.

93- وقدم مكتب المدعي العام للجمهورية عشر طرائق لهذا الغرض[53].

94- وفي الفترة بين عامي 2017 و2021، قدّم مكتب المدعي العام خدماته إلى 534 658 شخصاً، بزيادة قدرها 534 174 عن الفترة بين عامي 2012 و2016[54]. واستلم ما مجموعه 592 103 شكوى، بزيادة قدرها 065 33 شكوى[55].

95- وتُقدم خدمات المشورة القانونية بشأن حماية حقوق الإنسان. ومنذ عام 2018، جرى تقديم المشورة إلى 991 50 مواطناً.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي

96- تعزز كوبا ممارسة جميع الحريات الفردية وحقوق المواطنين في امتثال صارم للدستور والقوانين.

97- وأدخل دستور عام 2019 تغييرات مهمة على هيكل الدولة. وهو يكفل التوازن السليم بين أجهزة الدولة وتحسين الأداء الوظيفي. وينص على أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للدولة ورئيس الوزراء رئيساً للحكومة.

98- وتوضع حدود زمنية لولاية رئيس الجمهورية ونائبه، من أجل ضمان التناوب على ممارسة السلطة. ولقد حدث تحول في النموذج، من إعادة الانتخاب إلى أجل غير مسمى إلى إعادة الانتخاب فورياً لفترة محدودة[56].

99- ويُعترف باستقلال البلديات كعنصر أساسي في التنظيم الإقليمي للدولة. ويجري تعزيز ضمانات مشاركة الشعب على الصعيد المحلي، كتعبير حقيقي عن ممارسة السلطة والسيطرة الديمقراطية عليها.

100- وتنص المادة 204 من الدستور على حق جميع المواطنين ذوي الأهلية القانونية في المشاركة في إدارة الدولة[57].

101- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أجريت انتخابات بلدية، جرى فيها انتخاب 422 12 مندوباً في المجالس البلدية الشعبية. ومارس ما مجموعه 220 728 5 ناخباً حقهم في التصويت، وهو ما يمثل 68,56 في المائة من المواطنين المسجلين في قوائم الناخبين المحدّثة.

102- وجرى تشكيل مائة وثمانية وستين مجلساً بلدياً. ومن مجموع عدد المندوبين المنتخبين، هناك 478 5 امرأة، أي 44,10 في المائة. وأعيد انتخاب ما يقرب من نصف المنتخبين (48,96 في المائة) بالاقتراع العام (082 6).

103- وفي الانتخابات العامة لعام 2023، انتُخب 470 نائباً، كانت نسبة 55,74 في المائة منهم من النساء و45,11 في المائة من السود أو الخلاسيين. ويبلغ متوسط عمر النواب 46 عاماً، 94,04 في المائة منهم من خريجي الجامعات[58].

104- ويضم مجلس الدولة 21 عضواً يبلغ متوسط أعمارهم 47 عاماً، بينهم 20 عضواً أكملوا تعليمهم العالي.

105- ويتواصل تعزيز الصلة الدائمة بين الشعب وأجهزة الدولة والممثلين المنتخبين والموظفين العموميين، وكذلك الرقابة على الإدارة من جانب أجهزة السلطة الشعبية. واعتُمد القانون رقم 135 لعام 2020 بشأن استدعاء الأشخاص المنتخبين في أجهزة السلطة الشعبية.

106- ويجري تعزيز مشاركة الشعب والتشاور معه في عمليات صنع القرار وضمانها على مختلف المستويات وفي جميع المجالات.

107- ويوجه الاهتمام إلى المشاركة النشطة للشباب في هيئات صنع القرار: 19,79 في المائة من نواب الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

108- والحق الدستوري للأفراد في حرية الفكر والوجدان والتعبير معترف به ومحترم ومضمون، وكذلك الحق في التجمع والتظاهر وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة لأغراض مشروعة وسلمية[59].

109- ويضمن للسكان الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول جميع المواضيع.

110- ويهدف قانون الاتصال الاجتماعي[60]، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في حزيران/يونيه 2023، إلى حماية حقوق الناس في الوصول إلى المعلومات والاتصالات على النحو الوارد في الدستور.

111- وتعترف الدولة بحرية التجمع السلمي والتظاهر وتكوين الجمعيات، لأغراض مشروعة وسلمية، شريطة أن تمارس هذه الحرية في إطار احترام النظام العام وأن تمتثل للمبادئ المنصوص عليها في القانون، مثل احترام حقوق الآخرين وحماية الأمن القومي. وتعترف المادة 56 من الدستور بهذه الحقوق.

112- وتشارك منظمات المجتمع المدني مشاركة مباشرة في تصميم وتنفيذ السياسات العامة في كوبا، نظراً لاتساع نطاق عضويتها وطابعها التمثيلي وشرعيتها وقدرتها على التعبئة. ولديها سلطات واسعة النطاق وهي مؤهلة لتقديم المقترحات والمشورة واتخاذ القرارات.

113- وهناك تنسيق وتعاون أكبر من أي وقت مضى بين الوكالات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني سعياً إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان.

114- وفي إطار النشاط التشريعي الجاري في البلد، تجري صياغة قانون بشأن أشكال تكوين الجمعيات.

حرية الدين

115- تعترف الدولة الكوبية بحرية الدين والمعتقد وتحترمها وتكفلها دون تمييز. ولكل مواطن الحق في تغيير معتقداته الدينية أو في عدم تبنّي أي معتقدات دينية على الإطلاق.

116- وتشمل ضمانات حرية العبادة في كوبا الحماية بموجب القانون الجنائي. ويعاقب على جريمة التحريض على العنف على أساس الدين أو المعتقد بعقوبات شديدة.

117- ويتم الحفاظ على علاقات وثيقة مع المؤسسات الدينية في البلد من خلال حوار حر ومحترم ومنهجي. وتعقد اجتماعات بين السلطات الحكومية والزعماء الدينيين وممثلي مجموعة من المؤسسات والرابطات الأخوية.

118- وهناك 1 850 مؤسسة دينية، يبلغ عدد أعضائها حوالي 1,5 مليون عضو[61]. وأربعة من الزعماء الدينيين في البلد نواب في الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية، وهي الجهاز الأعلى لسلطة الدولة. وكثير من أصحاب المعتقدات هم أعضاء في مختلف هياكل صنع القرار في كوبا، بما في ذلك الهيئات المنتخبة للسلطة الشعبية.

119- وعلى الصعيد الدولي، حافظت كوبا على موقف ثابت يتمثل في تعزيز احترام التنوع والحوار بين الأديان، ومكافحة التعصب الديني والإرهاب وكراهية الإسلام.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الصحة

120- الصحة العامة حق دستوري في كوبا.

121- والنظام الصحي الوطني عام ومجاني ومتاح للجميع وغير تمييزي. وهناك ثلاثة مستويات من الرعاية، مبنية على أساس الرعاية الصحية الأولية[62] والمشاركة المجتمعية النشطة.

122- وفي الفترة بين 2018 و2020، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في كوبا 77,7 سنوات[63]. وفي نهاية عام 2022، كان معدل وفيات الرضع 7,5 لكل ألف مولود حي ومعدل البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة هو 99,1 في المائة.

123- وهناك 8,5 أطباء لكل 000 1 نسمة[64].

124- وطورت كوبا وأنتجت أول لقاح ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

125- وطوّرت ثلاثة لقاحات حصرية لكوفيد-19 حصلت على موافقة السلطة الوطنية التنظيمية لاستخدامها في حالات الطوارئ وهي: أبدالا وسوبيرانا 02 وسوبيرانا بلاس[65].

126- وبحلول نهاية الدوام في 6 أيار/مايو 2023، تم إعطاء 616 133 44 جرعة من اللقاح الكوبي في البلد. وقد حصل ما مجموعه 496 013 10 شخصاً، أي 90,7 في المائة من سكان كوبا، على التطعيم الكامل.

127- وأظهر لقاحا أبدالا وسوبيرانا 02 مستوى عال من الفعالية (92,28 في المائة و91,2 في المائة على التوالي). وكلاهما من أوائل اللقاحات من نوعهما في العالم.

128- وكانت كوبا أول دولة في العالم تطلق حملة تطعيم واسعة النطاق ضد كوفيد-19 للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن عامين.

129- وخلال الجائحة، تم الحفاظ على جدول تحصين الأطفال ضد 13 مرضاً، وهو واحد من أعلى برامج التغطية بالتحصينات في العالم. وتم القضاء على أربعة عشر مرضاً معدياً. وبات 29 مرضاً معدياً وأشكالاً سريرية أخرى تحت السيطرة، بمعدلات أقل من 0,1 لكل 000 100 نسمة.

130- وعُززت إجراءات الوقاية من الأمراض وعلاجها، بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك وفيروس نقص المناعة البشرية. وحُدّث البرنامج الوطني للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة بين 2019 و2024. ويبلغ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عاماً 0,4 في المائة.

131- وفي السنوات السبع الماضية، كان معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل مساوياً لـ 2 في المائة أو أقل من ذلك. وفي عام 2015، صادقت منظمة الصحة العالمية على كوبا كأول دولة في العالم تقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزهري من الأم إلى الطفل.

132- ويقدم النظام الصحي الوطني خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية. وعُزز التثقيف الجنسي، ولا سيما للمراهقين والشباب[66].

133- وكُثفت الإجراءات للحد من حمل المراهقات، وهو مؤشر انخفض بشكل طفيف، من 18 في المائة في عام 2021 إلى 17,8 في المائة في عام 2022.

134- وبالنسبة لعام 2023، تمثل نفقات الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية 23 في المائة من إجمالي ميزانية البلد.

135- وتنفذ أنشطة التعاون مع بلدان أخرى في مجال الصحة. وبحلول أيار/مايو 2023، نتيجة لـ "Operación Milagro" (عملية المعجزة)، أُجريت 487 249 3 جراحة مجانية للعيون. وتشمل هذه العملية 14 بلداً في منطقة البحر الكاريبي و13 بلداً في أمريكا اللاتينية[67].

الحق في التعليم والثقافة

136- التعليم في كوبا حق للجميع.

137- وتُكفل خدمات تعليمية مجانية وبأسعار معقولة وجيدة، من الطفولة المبكرة حتى التعليم العالي الجامعي.

138- وتتواصل الجولة الثالثة من تحسين نظام التعليم الوطني، الذي يشجع مشاركة جهات فاعلة متعددة في عملية التعليم، بما في ذلك الأسرة والمجتمع المحلي.

139- ويوجد 955 6 مدرسة ابتدائية في كوبا، معظمها في المناطق الريفية (ما مجموعه 849 4 مدرسة ابتدائية)[68].

140- وعُزز نظام التدريب التقني والمهني. وفي العام الدراسي الحالي (2023/2022)، بلغ عدد الطلاب المسجلين 018 123، منهم 738 40 من الإناث.

141- وعُزز النظام الوطني للتعليم الفني والرياضي على مختلف المستويات[69].

142- وجرى توسيع نطاق وصول الشعب الكوبي إلى المواد الثقافية. وفي عام 2022، نفّذ 976 926 نشاطاً ثقافياً، شمل ما متوسطه 8,6 مليون شخص. وفي المجتمعات المحلية الـ 262 1 التي تمر بمرحلة تحولية، نفذ 360 17 نشاطاً بمشاركة 450 120 1 شخصاً، معظمهم من الأطفال والمراهقين والشباب. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 53,8 في المائة عن العام السابق.

143- وعلى الصعيد الدولي، واصلت كوبا تطوير مشاريع تعاونية، مثل برنامج محو الأمية (" Yo Sí Puedo" "نعم أستطيع")، الذي أصبح الآن متوفراً بنسخة رقمية جديدة، والذي استفاد منه أكثر من 913 620 10 شخصاً في 30 بلداً في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا.

144- ويمثل تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات، بما في ذلك لموظفي إنفاذ القانون، أولوية بالنسبة لكوبا.

145- ويوجد نظام تدريبي شامل وينسحب على عدة قطاعات للتدريب في مجال حقوق الإنسان. وجرى توسيع نطاق المحتوى المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في برامج الماجستير والدورات الدراسية للموظفين العموميين والسلطات[70].

الحق في العمل والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية

146- إن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، دون تمييز، هو مبدأ دستوري. وانتهاك هذا المبدأ محظور ويعاقب عليه القانون.

147- ويجري حالياً استعراض الإطار القانوني الوطني، وقانون العمل على وجه الخصوص.

148- وعُززت حماية حقوق العمال. وقد أدرجت في القانون الجنائي جرائم التحرش في مكان العمل، والإخلال المتعمد بحقوق العمل والضمان الاجتماعي، والاستخدام غير القانوني لعمل القصر.

149- وفي عام 2021، أنشئ المرصد الاجتماعي والعمالي في كوبا لرصد المسائل الاجتماعية والعمالية التي تؤثر على المجتمع الكوبي. وتُعنى هذه المؤسسة بجمع ومعالجة وتقييم وإنتاج المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية ومؤشرات العمل في جميع أنحاء البلد، وتساعد في صياغة السياسات العامة.

150- وفي نهاية عام 2022، كان هناك 300 327 1 امرأة تعمل في القطاع الحكومي و100 380 امرأة تعمل في القطاع غير الحكومي، من بين 900 505 4 شخص عامل. ومن بينهن، كانت 100 93 امرأة تعمل في التعاونيات و000 287 تعملن لحسابهن الخاص.

151- ويجري اعتماد سياسات لتوسيع الفرص المتاحة للشباب لدخول سوق العمل. وتقل أعمار 38 في المائة من مجموع عدد الأشخاص العاملين عن 35 سنة.

152- وعُززت المعايير القانونية للقطاع غير الحكومي[71] وتمت الموافقة على الجهات الفاعلة الجديدة في الاقتصاد مثل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات غير الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، ينص المرسوم رقم 33 المؤرخ 11 آذار/مارس 2021، المتعلق بالتدبير الاستراتيجي للتنمية العمرانية، على مشاريع التنمية المحلية.

153- وتخصص ميزانية الدولة 21 في المائة من مجموع النفقات الاجتماعية للضمان الاجتماعي. وتشمل هذه الحماية 614 703 1 شخصاً، بمن فيهم المتقاعدون.

154- وبحلول نهاية عام 2022، وصل عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية إلى 878 317 مستفيداً، بتكلفة تراكمية قدرها 741 مليون بيزو، بتمويل من ميزانية الدولة. واتُخذت إجراءات للتحسين الاجتماعي في 104 1 مجتمعات محلية، لحماية 000 19 أسرة.

155- واختار ما مجموعه 978 624 عاملاً العمل عن بعد[72]. وشملت حماية الأجور العمال المسؤولين عن رعاية أطفالهم[73]، وحصل 776 8 شخصاً يعيشون في عزلة وقائية على استحقاقات الأجور.

156- وعُززت أنشطة التدريب على حقوق العمال والضمان الاجتماعي. وبين عامي 2018 و2022، حصل 639 63 شخصاً على التدريب.

الاتجار بالأشخاص

157- تواصل كوبا سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر، معززة تدابيرها الرامية إلى منع ومكافحة هذه الجريمة والجرائم المتصلة بها.

158- ويدرج القانون الجنائي الآن صراحة الاتجار بالبشر بوصفه جريمة جنائية. وينص على الجرائم المقرنة بظروف مشدِّدة عندما يكون الضحايا من القُصّر.

159- ويجري حالياً اعتماد خطة العمل الوطنية المحدثة لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية الضحايا. وتنص على الوقاية والتواصل والتدريب والتحقيق الجنائي ودعم الضحايا.

160- وفي كل عام منذ عام 2013، تنشر كوبا تقريراً وطنياً عن منع الاتجار بالبشر ومكافحته وعن مساعدة الضحايا.

161- وفي عامي 2021 و2022، تلقى 331 مهنياً وعاملاً من مختلف الهيئات تدريباً على مسألة الاتجار بالبشر. ودرب اتحاد المرأة الكوبية أكثر من 855 من القياديات الشعبية.

معالجة مشكلة المخدرات العالمية

162- تحافظ كوبا على سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. ونتيجة لذلك، لا تشكل مشكلة اجتماعية أو صحية عامة وليس لها تأثير كبير على السلامة العامة والنظام الداخلي للبلد. اد.

163- وفي السنوات الخمس الأخيرة، حكم على 89,3 في المائة ممن حوكموا على جرائم تتعلق بالمخدرات غير المشروعة أو المواد ذات الآثار المماثلة بالسجن، وقد تجاوزت عقوبة السجن في أكثر من 46 في المائة من الحالات 8 سنوات.

164- ونفذ البرنامج الوطني للوقاية من الإدمان ومكافحته، بمشاركة متعددة التخصصات وشاملة لعدة قطاعات، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال والشباب. وتشمل الإجراءات الرعاية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

165- وبين عامي 2018 و2022، تلقت خدمة الاستشارات الهاتفية المجانية والسرية والتي لا تحتاج لذكر الأسماء ما مجموعه 280 88 مكالمة هاتفية[74]. وتتراوح أعمار غالبية الأشخاص الذين يتصلون بالخدمة بين 20 و49 عاماً. وتمثل النساء 57,9 في المائة من مستخدمي الخدمة.

166- وفي قطاع التعليم[75]، تنفذ إجراءات وقائية للتمكين من الكشف المبكر عن الشباب المتورطين في تعاطي المخدرات. وتوضع بروتوكولات عمل متعددة القطاعات لمعالجة هذه المسائل.

دال- حقوق أشخاص محددين وفئات محددة

حقوق المرأة

167- أحرزت كوبا تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

168- ويعزز الدستور حماية المرأة والمساواة في الحقوق والمسؤوليات في جميع المجالات، ويضمن ممارسة المرأة لحقوقها الجنسية والإنجابية دون تمييز. ويحميها من العنف الجنساني ويعزز تنميتها الشاملة ومشاركتها الكاملة[76].

169- واعتمد البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة[77] بوصفه خطة الدولة الكوبية لوضع سياسات لصالح المرأة والمساواة بين الجنسين في البلد.

170- ويتولى تنفيذ البرنامج وتقييمه نائب رئيس الوزراء ويتولى تنسيقه الاتحاد النسائي الكوبي، بوصفه الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة.

171- وتتمتع المرأة بكامل حقوقها في العمل والضمان الاجتماعي، على أساس المساواة. وتحصل على أجر متكافئ عن العمل المتكافئ. ويحق لها أن تتملك، وتحصل على الأراضي والموارد الطبيعية، وعلى قروض مصرفية.

172- وحصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية المجانية والجيدة مكفول.

173- ويحق لها أن تختار بحرية ومسؤولية فيما يتعلق بالخصوبة وفي الإعمال الكامل للحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الحصول على معلومات علمية عن الحياة الجنسية وتنظيم الأسرة. والحق في الاجهاض قائم ومدعوم بإجراء طبي قانوني آمن ومجاني[78].

174- ويتسع نطاق مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وتشغل المرأة 52,3 في المائة من مناصب صنع القرار. وفي الهيئة التشريعية العاشرة (2023-2028)، انتخبت 182 امرأة رئيسة أو نائبة رئيس للجمعيات البلدية للسلطة الشعبية (54,49 في المائة)؛ وفي البرلمان الكوبي، تشغل المرأة 55,74 في المائة من المقاعد، وتشغل 52,38 في المائة في مجلس الدولة[79]. وتحتل كوبا المرتبة الثانية في العالم من حيث النسبة المئوية للنساء في البرلمان. وفي عام 2023، تشغل امرأة واحدة منصب نائب رئيس الوزراء[80] وتشغل خمس نساء منصب وزيرات[81].

175- ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة 52,7 في المائة ومعدل البطالة 2 في المائة، وهو أدنى معدل في المنطقة. ومن بين النساء العاملات، تعمل نسبة 86,7 في المائة في القطاع الحكومي و34,9 في المائة في القطاع الخاص[82].

176- وتمثل النساء 63 في المائة من قادة النقابات وخريجي الجامعات.

177- ويجري تعزيز الحملات الرامية إلى زيادة الوعي بالتنميط الذكوري والجنساني.

178- وفي حزيران/يونيه 2023، أطلق مرصد المساواة بين الجنسين[83] لتعزيز منظور النوع الاجتماعي في وضع المؤشرات وجمع الإحصاءات، وفي الوقت نفسه، إنتاج تحليلات كمية ونوعية شاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كوبا[84].

العنف الجنساني

179- ينص الدستور صراحة على الحماية من العنف الجنساني من أي نوع وفي أي مكان[85].

180- ويتضمن القانون الجنائي الآن أحكاماً خاصة للوقاية من العنف الجنساني والعنف الأسري والتصدي له، وفقاً للمبادئ الدستورية والبرنامج الوطني للنهوض بالمرأة. وأدرجت طرائق محددة في 36 جريمة جنائية، وشدّدت العقوبات عندما تنطوي الجريمة على عنف جنساني أو عنف أسري، أو لأسباب تمييزية من أي نوع[86].

181- واعتمدت الاستراتيجية الشاملة للوقاية والدعم فيما يتعلق بالعنف الجنساني والعنف الأسري، وتنص على تدابير الوقاية والحماية والتعافي فيما يتعلق بالعنف الجنساني والعنف في سياق الأسرة. وتشمل تدابير لتوعية السكان والموظفين العموميين.

حقوق الطفل

182- حققت كوبا نتائج ملحوظة في الحماية الشاملة لحقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها.

183- وأصبح لمبدأ مصالح الطفل الفضلى الآن مركز دستوري، وهو مبدأ منصوص عليه في المادة 86 من الدستور. وبالمثل، تحظر المادة 66 عمل الأطفال والمراهقين.

184- ويوسع قانون الأسرة نطاق الحقوق الحصرية للأطفال والمراهقين في محيط الأسرة. وعلى وجه الخصوص: الاعتراف باستقلاليتهم والتطور التدريجي لقدراتهم؛ وإلغاء الاستثناءات من السن القانونية الدنيا للزواج؛ واشتراط أن يكون المسؤولون الذين يتعاملون مع هذه الأمور متخصصين؛ والحصول على الحماية العاجلة عن طريق المحاكم في حالات العنف الأسري؛ واستبدال السلطة الأبوية بمفهوم المسؤولية الأبوية؛ وفرض حظر صريح على العقاب البدني؛ من بين أمور أخرى.

185- في تموز/يوليه 2023، اعتمدت سياسة الدعم الشامل للأطفال والمراهقين والشباب في كوبا. وتتضمن تدابير محددة لضمان وجود نظام شامل لحماية حقوقهم وتعزيزها.

186- ويجري العمل على تحديث قانون الأطفال والشباب، الذي ستعتمده الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 2024.

187- وعُزز نظام قضاء الأحداث، بما في ذلك تعزيز الضمانات لتأمين حماية أكثر شمولاً لحقوقهم، مع الامتثال الصارم لمبدأ مصالح الطفل الفضلى والمعايير الدولية في هذا المجال.

188- إن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في كوبا هو 16 عاماً. ووضعت أحكام تنص على توفير معاملة خاصة لمرتكبي الجرائم الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة. وعُززت الضمانات والحماية، وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

189- وقد أدمجت عدة حقوق أساسية جديدة، مثل حق الوالدين أو الممثلين القانونيين في إبلاغهم فوراً وحق الوالدين في الإدلاء بإفادة في المرحلة التحضيرية؛ والحصول على مساعدة قانونية منذ لحظة الاعتقال؛ والطبيعة الاستثنائية للحبس الاحتياطي؛ وطلب أن تكون جلسات المحاكمة مغلقة؛ من بين أمور أخرى.

190- وتنطبق السلطة التقديرية للادعاء العام عندما ترتكب جريمة عن طريق الإهمال أو، إذا كانت الجريمة متعمدة، وعقوبتها السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

191- وفي الإجراءات الجنائية المرفوعة في عام 2022، تراوحت أعمار 1,1 في المائة من المتهمين بين 16 و17 عاماً. وفي معظم الحالات، صدرت عقوبات بديلة غير احتجازية، بما في ذلك في أخطر الجرائم، أي تلك التي تشكل تهديداً للنظام الدستوري والأمن القومي[87].

192- وتُكفل حماية الأطفال والمراهقين من جميع أشكال الاستغلال. وتفرض عقوبات صارمة على الجرائم من هذا النوع[88]. ويجري تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحديد الأسر التي تعيش أوضاعاً هشة ودعمها بغية الحد من المخاطر المرتبطة بهذه السلوكيات.

حقوق كبار السن

193- يتضمن نظام حماية كبار السن في كوبا ضمانات دستورية. ويعترف باحترام حقهم في تقرير مصيرهم، ويعزز اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع.

194- وفي عام 2022، كان 22,3 في المائة من السكان الكوبيين يبلغون من العمر 60 عاماً أو أكثر[89]، وبحلول عام 2030، يقدر أن يصل هذا الرقم إلى 30,3 في المائة، مما يجعل كوبا واحدة من البلدان التي تضم أكبر عدد من المسنين في المنطقة.

195- ويعزز قانون الأسرة نظام حماية كبار السن. وهو يشمل الوصاية الفعلية، والحق في حياة أسرية كريمة خالية من التمييز والعنف، والتنظيم الذاتي للحماية في المستقبل، والمشاركة والإدماج في المجتمع.

196- وعُزز البرنامج الوطني للدعم الشامل لكبار السن من أجل شيخوخة نشطة وصحية. ويولي اهتماماً خاصاً لإساءة معاملة كبار السن وإهمالهم والانتقاص من حقوقهم.

197- وخدمة الرعاية المنزلية متاحة لكبار السن الذين يعانون من إعاقات شديدة أو مقيّدة للحركة. ويستفيد 13 972 شخصاً من هذه الخدمة.

198- وتدفع بدلات نقدية لرعاية كبار السن الضعفاء، وذلك لحماية 2 634 مستفيداً في دور رعاية كبار السن، وكذلك 1 897 من كبار السن الذين يترددون على مراكز الأجداد.

199- ويوجد 40 مركزاً للأجداد لرعاية كبار السن ذوي الإعاقات الذهنية؛ وتم تجهيز 158 دار رعاية، بزيادة 10 دور رعاية عن عام 2018[90].

200- وتوجد 53 عيادة لطب الشيخوخة في المستشفيات في البلد، و1 091 سريراً و269 طبيباً متخصصاً و149 طبيباً يتدربون في هذا المجال.

201- وبحلول نهاية عام 2021، كان عدد المعمرين المئويين المسجلين 1 788 معمراً، معظمهم من النساء. وكلهم يستفيدون من المتابعة والرعاية الجيدة.

202- ويكفل الضمان الاجتماعي استحقاقات لأكثر من 1,7 مليون متقاعد.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

203- تبذل كوبا جهوداً مكثفة لضمان وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

204- ويبلغ معدل الإعاقة في البلد حوالي 4,2 لكل ألف نسمة، ويبلغ العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة 975 466 شخصاً[91].

205- ويجري تنفيذ خطة العمل الوطنية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، باتباع نهج متعدد القطاعات لتحسين نوعية حياتهم، وضمان مشاركتهم النشطة في المجتمع، وتطوير استقلالهم الذاتي إلى أقصى حد ممكن.

206- وفي عام 2021، أنشئت اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، برئاسة نائب رئيس الوزراء.

207- وفي حزيران/يونيه 2023، أنشئت الرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية لتعزيز التنمية الشاملة وضمان الممارسة الكاملة لحقوق هذه الفئة من السكان[92].

208- ويتلقى الأطفال ذوو الإعاقة حماية شاملة من أجل نموهم الكامل.

209- كما أن الحق في التعليم مكفول[93]. وفي العام الدراسي 2023/2022، تم تسجيل ما مجموعه 610 30 أطفال من ذوي الإعاقة. ومن بين هؤلاء، 995 10 أو حوالي 35,91 في المائة، في التعليم العادي، وهو رقم يتزايد تدريجياً[94].

210- ومن الأولويات إعداد المراهقين والشباب ذوي الإعاقة لدخول سوق العمل.

211- وتبذل الجهود لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المواد التعليمية والترفيهية بأشكال مكيفة مع كل نوع من أنواع الإعاقة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

212- وفي عام 2022، تحققت زيادة كبيرة في الأنشطة الثقافية، بإجمالي 732 15 نشاطاً، بزيادة 329 نشاطاً عن عام 2019.

213- وفي عام 2022، تم توفير الحماية إلى 769 3 أما من أمهات الأطفال ذوي الإعاقة الشديدة من خلال المساعدة الاجتماعية[95].

214- ويقدم الدعم لعمل منظمات المجتمع المدني التي تجمع بين الأشخاص ذوي الإعاقة[96]، فضلاً عن مشاركة الرياضيين البارالمبيين في المسابقات الرياضية على جميع المستويات.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً

215- منذ تحديث سياسة الهجرة الكوبية في كانون الثاني/يناير 2013، شهد البلد زيادة في مغادرة البلد لأسباب شخصية[97].

216- وتعززت العلاقات مع الكوبيين في الشتات. ومنذ عام 2018، تمت الموافقة على 709 28 طلبات من مهاجرين كوبيين (معاد توطينهم) للإقامة في الأراضي الوطنية.

217- وفي عام 2018، أُلغي شرط الإقامة لتمكين الأطفال الكوبيين الذين يعيشون في الخارج والذين ولدوا في الخارج من الحصول على الجنسية الكوبية دون الحاجة إلى العيش لفترة في كوبا. ويتماشى هذا التدبير مع الغاية 5 من الهدف 2 من خطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية.

218- وبين كانون الثاني/يناير 2018 وأيلول/سبتمبر 2021، شمل هذا الإجراء 984 3 طفلاً كوبياً يعيش في الخارج.

219- وتوفر كوبا معاملة عادلة وكريمة للاجئين وملتمسي اللجوء في البلد.

220- وفي عام 2022، كان هناك 201 لاجئ في البلد، وصل 79 منهم تلقائياً، و22 أسسوا عائلات في كوبا و100 طالب.

221- ويكفل للاجئين الحصول المجاني على التعليم والصحة والسلع والخدمات التي توفرها سلة الأغذية الأساسية، على قدم المساواة مع الكوبيين. وفي سياق جائحة كوفيد-19، تم تحصين الأطفال في هذه الحالة بموافقة طوعية من والديهم أو أوصيائهم.

222- ويستمر التعاون الوثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في كوبا. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، قُدم الدعم لأكثر من 300 11 لاجئ من 38 جنسية. وفي عام 2021، كان هناك حوالي 250 لاجئاً وملتمس لجوء في البلد، معظمهم من دول مثل الجمهورية العربية السورية والسودان وجمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان واليمن. وكان من بين هؤلاء 31 طفلاً، معظمهم في سن الدراسة.

223- وبين عامي 2018 وآذار/مارس 2023، أُنقذ ما مجموعه 767 5 مهاجراً غير شرعي من بلدان أخرى بتنفيذ ما مجموعه 49 عملية إنقاذ.

224- ويستمر التعاون مع النظراء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف لضمان حماية المهاجرين.

تعزيز التعاون والتضامن الدوليين

225- تقيم كوبا علاقات تعاون وثيقة مع بلدان المنطقة والعالم. وتدير مشاريع متعددة تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

226- وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2023، عالج الأطباء والطاقم الطبي الكوبي أكثر من 184 2 مليون مريض في بلدان أخرى. وقد أنقذ أكثر من 000 788 9 شخص. وأجريت أكثر من 000 056 5 عملية ولادة؛ وأكثر من 15 مليون عملية جراحية.

227- ومنذ الإعلان عن جائحة كوفيد-19 في أيار/مايو 2020، حتى أيلول/سبتمبر 2022، جرى تقديم الدعم للتعامل مع الجائحة في 42 دولة ومنطقة، حيث ذهب أعضاء من 58 فرقة طبية كوبية متخصصة من فرق هنري ريف للانضمام إلى أكثر من 000 28 أخصائي صحي كوبي يعملون بالفعل في 66 دولة ضمن فرق التعاون الطبي التي أرسلها بلدنا.

228- وخلال هذه الفترة، انضم 838 5 من الأخصائيين الصحيين الكوبيين، وأكثر من 58,5 في المائة منهم من النساء، إلى فرق الأخصائيين المنتشرة في بلدان أخرى. وقد عالجت هذه الفرق الطبية أكثر من 4 ملايين مريض وأنقذت حياة أكثر من 000 80 شخص.

229- وخلال هذه الفترة، تخرج 243 40 طالباً من 149 بلداً، معظمهم من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية[98]، وفي الوقت نفسه، قدم الدعم لتدريب الأخصائيين الطبيين والتقنيين في نفس البلدان التي تعمل فيها الفرق الطبية الكوبية.

230- وبين عامي 2020 و2022، تخرج 157 طالباً جامعياً و13 طالب دراسات عليا من منطقة البحر الكاريبي.

231- وبين عامي 2019 و2022، قدم العلاج لأكثر من 60 مريضاً من منطقة البحر الكاريبي مجاناً في كوبا.

رابعاً- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

232- تتمتع كوبا بتاريخ طويل من التعاون مع آليات حقوق الإنسان ذات الطابع العالمي وغير التمييزي.

233- وبدأ حوار إيجابي ومستمر مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ الاستعراض الدوري الشامل السابق، دافعت كوبا عن تقاريرها أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري (آب/أغسطس 2018)؛ واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (آذار/مارس 2019)؛ ولجنة مناهضة التعذيب (نيسان/أبريل 2022)؛ ولجنة حقوق الطفل (أيار/مايو 2022). وقدم تقرير قطري إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ويجري إعداد تقارير دورية أخرى.

234- واتخذت إجراءات تعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعُزز التعاون التقني مع موظفي المفوضية. وازدادت مشاركة موظفي المفوضية في المناسبات الأكاديمية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي التعاون الثنائي بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

235- وفي أيار/مايو 2023، قامت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بزيارة أكاديمية بدعوة من جامعة هافانا. وتواصلت مع السلطات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في كوبا. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى اجتماعها مع رئيس جمهورية كوبا، ميغيل دياز - كانيل بيرموديس.

236- وفي أيار/مايو 2023، شارك نائب رئيس لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في المؤتمر الدولي الأول للطفولة والمراهقة، بتنسيق من المركز الكوبي لدراسات الشباب. وكانت هذه أول زيارة يقوم بها إلى البلد عضو في هيئة منشأة بموجب معاهدة. وتمكن الخبير من تقدير التقدم الذي أحرزه البلد والتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها، ومن تبادل الآراء مع السلطات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الكوبية.

237- وعقد اجتماع بين رئيس الجمهورية، ميغيل دياز - كانيل، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك. وأعيد التأكيد على أهمية الحوار والتعاون في تعزيز جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

238- وعُزز التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي عام 2022، عُقد الحوار الرفيع المستوى الثامن بين كوبا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في هافانا. وفي الفترة التي انقضت منذ التقرير السابق، جرت ثلاثة حوارات من هذا النوع.

239- وترسل المعلومات بانتظام إلى الإجراءات المواضيعية التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

أولويات كوبا في مجال حقوق الإنسان

240- في الفترة المقبلة، ستكون أولويات البلد في مجال حقوق الإنسان كما يلي:

(أ) المضي قدماً في إجراء تحديثات تشريعية من أجل إقرار الحقوق والضمانات الواردة في دستور جمهورية كوبا في القانون؛

(ب) مواصلة تعزيز نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكوبي وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030؛

(ج) مواصلة تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛

(د) تعزيز مشاركة الشعب في العمليات السياسية والتشريعية والانتخابية وعمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

(هـ) مواصلة تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والإجراءات المواضيعية الخاصة المنشأة على أساس عالمي وغير تمييزي، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، من بين آليات أخرى، على أساس الاحترام المتبادل والحوار، شريطة ألا تنخرط في حملات التلاعب السياسي ضد كوبا؛

(و) مواصلة التنديد بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة باعتباره الانتهاك الرئيسي لحقوق الإنسان للشعب الكوبي والعقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛

(ز) مواصلة القيام بدور نشط في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار والتعاون، وفقاً لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية.

241- إن المشاكل والعقبات التي تحول دون تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا هي:

(أ) التشديد غير المسبوق للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً، فضلاً عن آثار إدراج كوبا ظلماً في القائمة الأحادية الجانب للدول الراعية للإرهاب؛

(ب) أوجه الضعف الهيكلية الناجمة عن الظروف السائدة في بلد جزري نام وهو مستورد صاف للأغذية والوقود، وعن الأثر السلبي لتغير المناخ، وعن آثار الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة؛

(ج) وجود قاعدة بحرية تابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو، وهي جزء من الأراضي الوطنية المحتلة بصورة غير قانونية وضد إرادة الشعب الكوبي، ويوجد فيها مركز احتجاز تنتهك فيه حقوق الإنسان؛

(د) زيادة الحملات السياسية والإعلامية ضد كوبا لتشويه الوضع الحقيقي في البلد ومحاولة التعتيم على تقدمها في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) قيام حكومة الولايات المتحدة بتجنيد وتمويل واستخدام عملاء للتخريب وتغيير النظام، في انتهاك صارخ لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير وللقانون الدولي.

خامساً- الاستنتاجات

242- تعمل كوبا على النهوض بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع الأشخاص، دون أي نوع من التمييز.

243- وأحرز تقدم في عملية تحديث التشريعات وقد أدت إلى اعتماد أحكام قانونية جديدة قوية وصارمة.

244- وتعمل كوبا على توطيد دعائم الدولة الاشتراكية القائمة على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وعلى احترام الشرعية والمؤسسات، والطابع الديمقراطي والشعبي والتمثيلي للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

245- وما زلنا نقاوم العداء والعدوان والحصار الذي تفرضه الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة على كوبا. ويشكل هذا الحصار العقبة الأخطر أمام تمتع الكوبيين الكامل بحقوقهم الإنسانية.

246- ونواصل تعزيز آليات مشاركة الشعب في عمليات صنع القرار في جميع مجالات المجتمع. ونحن نعول على الإسهامات الواسعة والنشطة لمنظمات المجتمع المدني.

247- وتعزز كوبا تعاونها وتواصلها المنتظم مع الإجراءات والآليات غير التمييزية والمطبقة عالمياً لمنظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتؤكد من جديد استعدادها للحفاظ على حوار حقيقي وشفاف بشأن حقوق الإنسان.

248- وسيواصل الشعب الكوبي الدفاع عن نموذج التنمية الذي جرى اختياره والتصديق عليه بأغلبية ساحقة. وسنواصل العمل لبناء مجتمع أكثر ازدهاراً واستدامة، وإرساء نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف.

Notes

[1] Este acápite responde a las recomendaciones 24.46; 24.47; 24.48; 24.49; 24.50; 24.51; 24.52; 24.54; 24.55; 24.56; 24.57; 24.58; 24.60; 24.61; 24.62; 24.63; 24.64; 24.65; 24.100; 24.101; 24.102; 24.103; y 24.104.

[2] Los trabajos son dirigidos por la vice primera ministra Inés María Chapman, bajo la supervisión directa del Presidente de la República.

[3] Decreto Presidencial 198/2021, de 8 de marzo de 2021. Los trabajos son dirigidos por la vice primera ministra Inés María Chapman, bajo la coordinación de la Federación de Mujeres Cubanas, como Mecanismo Nacional.

[4] Se aprobó mediante Acuerdo 9231 del Consejo de Ministros, en noviembre de 2021.

[5] Se incluyen los organismos de la Administración Central del Estado, Entidades Nacionales, Organizaciones sociales, estudiantiles y de masas.

[6] Council of Ministers Decision 9040 of 2021. It is chaired by Deputy Prime Minister Jorge Luis Acuerdo 9040 del Consejo de Ministros de 2021. Es presidida por el vice primer ministro Jorge Luis Perdomo di-Lella, bajo la coordinación del Ministerio de Trabajo y Seguridad Social. Está integrada por: Ministerio de Educación, Ministerio de Salud Pública, Ministerio de Educación Superior, Ministerio de Cultura, Ministerio de Finanzas y Precios, Ministerio de Economía y Planificación, Ministerio del Transporte, Ministerio de Industrias, Ministerio de la Construcción, Ministerio de Turismo, Ministerio de Relaciones Exteriores, Ministerio de Comunicaciones, Ministerio de Justicia, Instituto Nacional de Deportes, Educación Física y Recreación, Instituto de Planificación Física, Instituto Cubano de Radio y Televisión y las Asociaciones de personas en situación de discapacidad.

[7] Ello incluye a organizaciones, movimientos, redes y actores sociales como representantes de la sociedad civil.

[8] Se realizaron 133 mil 681 reuniones de consulta popular, con una participación de 8 millones 945 mil 521 personas. Se registraron 1 millón 706 mil 872 intervenciones, de las que se derivaron 783 mil 174 propuestas (666 mil 995 propuestas de modificación, 32 mil 149 de adiciones, 45 mil 548 de eliminaciones y 38 mil 482 dudas). El 22 de diciembre de 2018, se aprobó la nueva Constitución y se dispuso someterla a Referéndum Popular, el que se realizó el 24 de febrero de 2019. De 8 millones 705 mil 723 ciudadanos con derecho electoral, se registró un 90,15% de participación y ejercieron el derecho al voto 7 millones 848 mil 343 ciudadanos. Votaron afirmativamente 6 millones 816 mil 169 ciudadanos, que representan el 78,30% del total de personas con derecho a ejercer el voto, y el 86,85% de los que lo ejercieron.

[9] Entre las más relevantes se encuentran: la Ley No. 140, De los Tribunales de Justicia, publicada en Gaceta Oficial No. 137 Ordinaria de 7 de diciembre de 2021; Ley No. 141, Código de Procesos, publicada en Gaceta Oficial No. 138 Ordinaria de 7 de diciembre de 2021; Ley No. 142, Del Proceso Administrativo, publicada en Gaceta Oficial No. 139 Ordinaria de 7 de diciembre de 2021; Ley No. 143, Del Proceso Penal, publicada en Gaceta Oficial No. 140 Ordinaria de 7 de diciembre de 2021; Ley No. 145, Ley de Ordenamiento Territorial y Urbano y la Gestión del Suelo, publicada en Gaceta

Oficial No. 116 Ordinaria de 24 de noviembre de 2022; Ley No. 148, De Soberanía Alimentaria y Seguridad Alimentaria y Nutricional, publicada en Gaceta Oficial No. 77 Ordinaria de 28 de julio de 2022; Ley No. 149, De Protección de Datos Personales, publicada en Gaceta Oficial No. 90 Ordinaria de 25 de agosto de 2022; Ley No. 151, Código Penal, publicada en Gaceta Oficial No. 93 Ordinaria de 1ro de septiembre de 2022; Ley No. 152, De Ejecución Penal, publicada en Gaceta Oficial No. 94 Ordinaria de 1ro de septiembre de 2022; Ley No. 153, Del proceso de amparo de los derechos constitucionales, publicada en Gaceta Oficial No. 74 Ordinaria de 15 de julio de 2022; Ley No. 159, De la Expropiación por Razones de Utilidad Pública o Interés Social, publicada en Gaceta Oficial No. 46 Ordinaria de 29 de mayo de 2023.

[10] https://www.parlamentocubano.gob.cu/sites/default/files/documento/2023-06/cronograma-legislativo-2023.pdf.

[11] Protege el sistema político y estatal de acciones y actividades que se cometen contra el orden constitucional, y con el propósito de crear un clima de inestabilidad social y un estado de ingobernabilidad. Se introduce el “delito contra el orden constitucional”; se inserta una figura dentro de “otros actos contra la seguridad del Estado” para enfrentar el financiamiento de actividades subversivas o contrarrevolucionarias; se sustituye el delito de “propaganda enemiga” por “propaganda contra el orden constitucional” e incluye la “difusión de noticias falsas”; se agrega el delito de “desórdenes públicos”.

[12] Gender and family violence and all forms of discrimination are tackled under criminal law. These Se enfrenta desde el Derecho Penal la violencia de género y familiar y todas las formas de discriminación. Visualiza el enfrentamiento a estos fenómenos en 36 figuras delictivas, a las que se incorporan modalidades agravadas cuando el delito se comete con violencia por motivos de género y familiar. Se reformula el “delito con el derecho de igualdad”.

[13] Incorpora como nuevas figuras delictivas el “crimen de agresión”, “tortura”, “tráfico de órganos humanos”, “desaparición forzosa” y “trabajo forzoso u obligatorio”; los “delitos contra el derecho internacional humanitario”. Reformula los tipos penales de “tráfico de personas”, “trata de personas”, “venta y tráfico de menores” y “privación ilegal de libertad”.

[14] Se desarrollaron amplios procesos de consulta especializada y consulta popular en los que participaron más de 6 millones de ciudadanos, en 79 mil reuniones, con 336 595 intervenciones y 434 000 propuestas de modificación. Se adoptó mediante referendo popular con un 66.85% de votos a favor de la adopción del Código de las Familias.

[15] Es un mecanismo subordinado al MINJUS, para la especial atención de los niños, las personas de edad avanzada o en situaciones vulnerables, de las víctimas de diversas manifestaciones de violencia o de otras circunstancias que puedan resultar en tratos discriminatorios y fallas en la garantía de derechos.

[16] Datos desglosados: de abril de 2018 a marzo de 2019 el bloqueo causó afectaciones de 4 mil 343.6 millones de dólares; de abril de 2019 a diciembre de 2020 de 9 mil 157.2 millones de dólares; en los primeros 7 meses de 2021de 2 mil 557.5 millones de dólares; de agosto de 2021 a febrero de 2022 de 3 mil 806.5 millones de dólares y de marzo de 2022 a febrero de 2023 de 4 mil 867 millones de dólares.

[17] Implica obstáculos a las operaciones en el sector bancario-financiero, el desenvolvimiento en el comercio internacional, la adquisición de fuentes de ingreso y energía, bienes e insumos fundamentales.

[18] Un efecto adicional de la designación lo ha constituido el impedimento a viajeros de terceros países de acceder al programa de exención de visados mediante el sistema ESTA si visitaron Cuba en fecha posterior al 1ro de marzo de 2011, disposición que busca desalentar el turismo y obstaculizar los ingresos por esa vía. Esta medida también afecta directamente a los cubanos que ostentan otra nacionalidad.

[19] Esto ha provocado serios daños a los ciclos productivos del país, el transporte y el sistema energético, con un severo impacto en el disfrute de los derechos humanos de la población.

[20] Con afectaciones severas a otros sectores como el no estatal, privado y cuentapropista.

[21] Esta constituye una acción sin precedentes en 23 años de sucesivas suspensiones de esta posibilidad por parte de los gobiernos estadounidenses.

[22] Se incluyen pruebas diagnósticas, componentes farmacéuticos y para la industria biotecnológica en tratamientos contra enfermedades terminales.

[23] Esto ha encarecido y dificulta las necesidades de importación de la economía cubana, los abastecimientos, el consumo de la población, el suministro de la industria y el aseguramiento de los servicios básicos en general.

[24] Este acápite responde a las recomendaciones 24.53; 24.66; 24.74; 24.75; 24.76; 24.77; 24.78; 24.79; 24.80; 24.81; 24.82; 24.83; 24.84; 24.85; 24.86; 24.87; 24.88; 24.89; 24.90; 24.91; 24.92; 24.93; 24.94; 24.95; 24.96; 24.97; 24.98; 24.99; 24.105; 24.106; 24.107; 24.108; 24.109; 24.110; 24.111; 24.113; 24.115; 24.116; 24.119; 24.122; 24.123; 24.124; 24.126; 24.127; 24.128; 24.129;24.130; 24.131; 24.134; 24.135; 24.136; 24.137; 24.138; 24.139; 24.140; 24.141; 24.142; 24.143; 24.144; 24.145; 24.147; 24.148; 24.149; 24.151; 24.153; 24.155; 24.156; 24.157; 24.162; 24.164; 24.165;

24.166; 24.169; 24.173; 24.176; 24.177; 24.180; 24.185; 24.188; 24.189; 24.190; 24.191; 24.195; 24.197; 24.200; 24.204; 24.205; 24.207; 24.211; 24.212; 24.213; 24.214; 24.215; 24.216; 24.217; 24.218; 24.219; 24.220; 24.221; 24.222; 24.223; 24.224; 24.225; 24.226; 24.227; 24.228; 24.229; 24.231; 24.233; 24.234; 24.235; 24.236; 24.237; 24.239; 24.240; 24.241; 24.242; 24.243; 24.244; 24.245; 24.246; 24.247; 24.248; 24.249; 24.250; 24.251; 24.252; 24.253; 24.254; 24.255; 24.256; 24.257; 24.258; 24.259; 24.260; 24.261; 24.262; 24.263; 24.264; 24.265; 24.266; 24.267; 24.268; 24.269; 24.270; 24.271; 24.272; 24.273; 24.274; 24.275; 24.276; 24.277; 24.278; 24.279; 24.280; 24.281; 24.282; 24.283; 24.284; 24.285; 24.286; 24.287; 24.288; 24.289; 24.290; 24.291; 24.293; 24.294; 24.295; 24.296; 24.297; 24.300; 24.301; 24.302; 24.304; 24.305; 24.306; 24.307; 24.308; 24.309; 24.310; 24.311; 24.312; 24.313; 24.314; 24.315; 24.316; 24.318; 24.319; 24.320; 24.321; 24.322; 24.323; 24.324; 24.325; 24.326; 24.327; 24.328; 24.329; 24.330; 24.331; 24.332; 24.333; 24.334; 24.335; 24.336; 24.337; 24.338; 24.339.

[25] Ello incluye razones de sexo, género, orientación sexual, identidad de género, edad, origen étnico, color de la piel, creencia religiosa, discapacidad, origen nacional o territorial.

[26] El artículo 388.1 penaliza a quien discrimine a otra persona o promueva o incite a la discriminación, sea con manifestaciones y ánimo ofensivo de su edad, sexo, género, orientación sexual, identidad de género, origen étnico, color de la piel, creencias religiosas, origen nacional o territorial o discapacidad o cualquier otra lesiva a la dignidad humana o con acciones para obstaculizarle o impedirle, por estos motivos, el ejercicio o disfrute de los derechos de igualdad establecidos en la ley. Del mismo modo, el artículo 388.2 sanciona a quien difunda ideas basadas en la superioridad u odio por el color de la piel o cometa actos de violencia o incite a cometerlos contra cualquier grupo de personas de otro color u origen étnico y el 388.3 a quien difunda ideas o ejecute actos o incite a cometerlos contra cualquier persona o grupo de personas, basado en relaciones de poder desiguales por motivo de género, con el fin de ejercer el control de las víctimas a través de la fuerza o la violencia.

[27] El Código de las Familias entró en vigor en septiembre de 2022; por ello los datos que se ofrecen son del 2023 (enero-mayo).

[28] En su mayoría relacionados con cuestiones de determinación de guarda y cuidado y régimen de comunicación. 20 asuntos han estado relacionados con discrepancias en el ejercicio de la responsabilidad parental, en los que se ha impuesto la medida cautelar de prohibición de acercarse o visitar en el hogar familiar y lugares de trabajo, estudio u otros similares, así como la designación de provisión de representantes o apoyos de personas, menores de edad, discapacidad, adultos mayores y víctimas de violencia.

[29] Figuras agravadas de los delitos de corrupción de menores, abuso sexual, asesinato y amenazas. Del total, a 12 se le impusieron sanciones de internamiento y, de estos, a 11 se impuso la privación de libertad efectiva. A todos los condenados se les aplicó la accesoria de prohibición de acercamiento a la víctima.

[30] De ellos, 150 por motivos de orientación sexual; 82 por razones de identidad de género; 70 por violencia basada en género; 25 por violencia a personas trans y 25 por violencia a personas LGBTIQ+.

[31] Entre 2021 y el 2022, se aprobaron dos Decretos-Leyes, tres Decretos y 46 resoluciones sobre tecnologías de la información y las comunicaciones.

[32] Al cierre de 2018 accedían al servicio de Internet 1.6 millones de usuarios a través de la telefonía móvil.

[33] Para la implementación del gobierno electrónico en Cuba, se definen cinco fases: 1) Presencia: utilizar las TIC para ofrecer información básica al público; 2) Interacción: ofrecer servicios a través de las TIC y establecer contacto vía e-mail; 3) Transacción: realizar trámites completos en línea; 4) Transformación: integración total entre agencias, el sector privado y la ciudadanía, ofreciendo servicios más personalizados (ejemplo: ventanilla única de servicios compartidos); y 5) Participación democrática: utilizar herramientas de gobierno electrónico para el ejercicio de derechos ciudadanos (ejemplo: voto electrónico). Existen 31 portales gubernamentales con servicios o mecanismos de participación ciudadana en línea; 28 de ellos ofrecen en total 90 trámites en línea.

[34] Las plataformas nacionales de pagos electrónicos Transfermóvil y EnZona continúan su desarrollo, incorporando nuevos servicios y prestaciones, entre ellas la gestión de tiendas virtuales. Al cierre de 2022 se brindaban más de 60 servicios, algunos de los más recientes están relacionados con la mejora en la accesibilidad para personas con discapacidad visual, la incorporación del pago en cajas registradoras, la integración con pasarelas internacionales, entre otros. Estas plataformas cuentan con más de 4 millones de usuarios, y a través de ellas se realizaron, hasta septiembre del 2022, el 87% de los pagos del servicio telefónico, el 41% de la electricidad, y el 59% de los impuestos, elementos que muestran una tendencia creciente en el tiempo.

[35] Los representantes cubanos han enfrentado numerosas dificultades para participar en reuniones y otros eventos virtuales convocados por organismos del Sistema de Naciones Unidas, dado que Cuba tiene restringido el acceso a varias de las plataformas digitales que se utilizan para estos fines, como es el caso de Zoom.

Varias plataformas dentro de los sitios oficiales de organismos internacionales se han visto obligados

a buscar otras alternativas, pues aparecen restringidos para las IP de Cuba a tenor de las medidas impuestas por la Oficina para el Control de Activos Extranjeros (OFAC), lo que es discriminatorio e ilegal.

[36] Se adoptó la Ley No.158 de la Contraloría General de la República de Cuba y del Sistema de Control Superior de los Fondos Públicos y de la Gestión Administrativa, el 13 de diciembre de 2022.

[37] Los capítulos II y IV de la Constitución definen aspectos esenciales para la reducción de desastres, incluidos la función rectora del Consejo de Defensa Nacional y su facultad para decretar la situación de desastres, para un territorio determinado.

[38] 14 centros a nivel provincial y 124 a nivel municipal.

[39] Como parte de la cooperación Sur-Sur, Cuba promueve a través del proyecto "Iniciativa para el Manejo de Riesgos en el Caribe" (CRMI, por sus siglas en inglés), la creación de un centro piloto de gestión para la reducción del riesgo de desastres en 5 países: Jamaica, Trinidad y Tobago, República Dominicana, Islas Vírgenes Británicas y Guyana.

[40] Entre las figuras delictivas incluidas en el Código Penal en las cuales se incrementa el marco sancionador si el hecho se realiza por un funcionario público, autoridad, sus agentes o auxiliares, se encuentran la privación ilegal de libertad; sequestration; violación y revelación del secreto de correspondencia; delitos contra la libre emisión del pensamiento, conciencia y expresión, contra los derechos de reunión, manifestación y asociación, queja y petición; contra la libertad religiosa, y las figuras delictivas cuyos sujetos activos son autoridades o sus agentes que mantienen detenidas o recluidas ilegalmente a las personas después de haber sido orientada su libertad.

[41] Se incluyen también los delitos de asesinato y tráfico de drogas en sus modalidades más agravadas.

[42] Se aprobó la Ley 140/2021 "De los Tribunales de Justicia". El Acuerdo 87/2022 del Consejo de Gobierno del Tribunal Supremo Popular, aprobó el Reglamento de esta Ley y fue publicado en Gaceta Oficial No.9 Extraordinaria, de fecha 27 de enero de 2022. La "Ley de Tribunales de Justicia" perfecciona el régimen de responsabilidad de los magistrados y jueces e incorpora la responsabilidad patrimonial del Estado, con cargo al presupuesto del Tribunal Supremo Popular por daños y perjuicios causados por los magistrados, jueces, secretarios y otros trabajadores, en el ejercicio indebido de sus funciones, con independencia de la responsabilidad disciplinaria o penal que corresponda en el orden individual.

[43] Los tribunales constituyen un sistema de órganos estatales estructurados con independencia funcional. Los magistrados y jueces, en su función de impartir justicia, son independientes y no deben obediencia más que a la ley.

[44] Una vez se arribe al año de permanencia en prisión provisional, el tribunal o el fiscal, según sea el caso, se pronuncia sobre su mantención, modificación o cese.

[45] De acuerdo con el Código Penal cubano, este delito se reconoce como tráfico de personas en el Capítulo III.

[46] La Ley No. 143 del Proceso Penal, en su artículo 130, establece el derecho del imputado o acusado a comunicarse privadamente con su defensor en cualquier etapa del proceso cuantas veces lo solicite, y el tiempo que resulte necesario. En su artículo 2.2, define que todo imputado tiene derecho a la defensa y a designar defensor una vez instruido de cargos, acto que da inicio al proceso correspondiente. Se establece que si el imputado está detenido o asegurado con medida cautelar de prisión provisional o por otra causa y no designa defensor dentro de las 48 horas, se le tramita uno de oficio por la autoridad actuante para la toma de la declaración inicial.La Ley 152 de Ejecución Penal reconoce el derecho del recluso a recibir asistencia jurídica y comunicarse con sus abogados, el que de igual modo se reconoce en el Reglamento del Sistema Penitenciario Cubano.

[47] Se garantiza el tratamiento médico a los reclusos enfermos con el Virus de la Inmunodeficiencia Humana y el Síndrome de Inmunodeficiencia Adquirida (VIH SIDA), los cuales reciben una alimentación reforzada y medicamentos que contribuyen a aumentar su calidad de vida.

[48] El tratamiento educativo se sustenta en el principio del régimen progresivo y del tratamiento en el colectivo, dirigido por personal altamente calificado.

[49] Los reclusos participan en la práctica del deporte y el desarrollo de manifestaciones culturales. La población penal accede al visionado de la televisión y a la comunicación con sus familiares a través de la telefonía pública. Existen programas educativos diferenciados para la población penal femenina, jóvenes, adultos mayores y en condiciones de vulnerabilidad.

[50] La Ley No. 152 de Ejecución Penal, aprobada en 2022, reconoce el derecho de los reclusos a practicar o participar en las actividades deportivas y culturales. El artículo 64 del Reglamento del Sistema Penitenciario establece los procedimientos de tratamiento educativo.

[51] Son protegidos por la legislación laboral y reciben remuneración de acuerdo con las tarifas salariales vigentes. El tiempo de trabajo se acredita a los efectos de las prestaciones por concepto de la seguridad social y son protegidos ante enfermedad, accidente de origen común, maternidad, discapacidad y envejecimiento. Tienen derecho a solicitar asistencia social.

[52] En más del 70% participaron especialistas de otras instituciones para la atención especializada e individualizada a los reclusos. La Fiscalía General entrevista a los reclusos sobre la protección de sus derechos y garantías, así como sus quejas, peticiones o denuncias. Son investigadas y se ofrece

respuesta individual a cada caso. Cuando se detectan violaciones de la legalidad, se realiza pronunciamiento para su restablecimiento y se exige la aplicación de medidas a los responsables. De existir posibles hechos delictivos, se investigan conforme a la Ley del Proceso Penal vigente.

[53] Atención presencial en todas las unidades organizativas, línea telefónica, correo postal y electrónico, entrega personal de documentos, buzón, portal web, perfiles de la Fiscalía General de la República en Facebook y Twitter, plataforma bienestar y redes sociales. La Fiscalía General de la República cuenta con 184 oficinas en todo el país.

[54] En el período de 2012 a 2016 se atendieron 483 mil 960 personas.

[55] Se reciben comunicaciones de personas privadas de libertad y sus familiares, mujeres, niñas y niños, adolescentes, adultos mayores, personas en situación de vulnerabilidad, entre otros.

[56] Se limita el mandato del candidato reelecto a un máximo de 10 años, tiempo tras el cual no puede volver a proponerse y nominar como candidato. En el caso de Cuba, la reelección para otro período es por habilitación constitucional expresa, es decir, la Constitución de forma literal contiene una disposición referida a la posibilidad de reelegibilidad inmediata y por una segunda ocasión (artículo 126 constitucional, véase también el artículo 11 de la Ley No. 136/2020). El Vicepresidente de la República es elegido de la misma forma, por igual período y limitación de mandato que el Presidente.

[57] Bien directamente o por intermedio de sus representantes elegidos para integrar los órganos del Poder Popular y a participar en las elecciones periódicas, plebiscitos y referendos populares, que serán de voto libre, directo y secreto.

[58] Ejercieron el derecho al voto 6 167 605 electores, lo que representa el 75.87% del padrón electoral.

[59] Los artículos 53 al 56, contenidos en el Capítulo II del texto constitucional, refrendan estos derechos.

[60] De julio a octubre de 2022, se desarrollaron consultas especializadas del Anteproyecto de Ley. Se registraron más de 60 reuniones en las que participaron de 7 mil 496 personas, entre ellas estudiantes y profesores universitarios, periodistas, artistas, comunicadores sociales y otros profesionales, delegados a las Asambleas Municipales del Poder Popular y diputados, dirigentes políticos y gubernamentales, empresarios y nuevos actores económicos. Del proceso se derivaron 1 426 opiniones, que generaron transformación en el 79.71% de los artículos originales del Anteproyecto consultado.

[61] Instituciones religiosas cubanas forman parte de estructuras internacionales homólogas y algunos de sus miembros desempeñan responsabilidades en ellas. Por ejemplo: el Consejo Mundial y Latinoamericano de Iglesias, Acción Conjunta de Iglesias, Alianza Bautista, Federación Universal de Movimientos Cristianos, la Asociación de Iglesias Presbiterianas y Reformadas en América Latina, entre otras.

[62] Se sustenta en una red de servicios integrada y coordinada para la promoción de la salud, la prevención, atención y rehabilitación.

[63] La esperanza de vida al nacer, en el periodo 2018-2020, es de 77,70 años para ambos sexos. Para los hombres 75,36 años y para las mujeres 80,15 años.

[64] Cuba cuenta con 450 policlínicos; 11 mil 305 consultorios del médico y enfermera de la familia; mil 215 servicios estomatológicos, 149 hospitales; 149 hogares maternos, 301 casas de abuelos; 158 hogares de ancianos, 30 centros médicos psicopedagógicos y 12 institutos de investigación, entre otros.

[65] Se encuentran en etapa de ensayo clínico otros dos candidatos vacunales. El 85% de los productos empleados en el protocolo de tratamiento son de producción nacional.

[66] Cuba cuenta con 12 hospitales ginecobstétricos y 4 materno- infantiles, a la vez que 450 policlínicos prestan servicios de atención a la salud sexual y reproductiva, con sus correspondientes consultorios y 149 hogares maternos.

[67] Hasta mayo de 2023, la Operación Milagro se continúa desarrollando en 9 países (Angola, Argentina, Venezuela, Haití, Guatemala, Guyana, Jamaica, Santa Lucía y Uruguay), con la participación de 194 colaboradores de la salud cubanos.

[68] Se prioriza la atención a las zonas más alejadas o de difícil acceso, con énfasis en las que están comprendidas en el Plan Turquino, mediante una estrategia para la atención a las zonas montañosas que establece un sistema de acciones intersectoriales que favorecen su desarrollo.

[69] Se dispone de 9 520 instructores de arte distribuidos por especialidades: 2 494 de Artes Plásticas; 2 389 de Danza; 2 638 de Música y 2 140 de Teatro. Existen 16 escuelas de iniciación deportiva (EIDE) y dos escuelas nacionales de formación de atletas de alto rendimiento (ESFAAR). Están matriculados en el curso escolar 2022-2023, un total de 16 934 estudiantes atletas.

[70] En los programas de superación de la Escuela de Formación Judicial se incluye, con un carácter prioritario, la formación en temas de derechos humanos. En el primer semestre de 2022, se ejecutaron 24 acciones que tributan a la formación y capacitación, con un enfoque de derechos humanos, desde su protección, promoción y garantías, que beneficiaron a 12 121 personas (magistrados, jueces, secretarios judiciales, diputados, estudiantes, niños y niñas). La Fiscalía General de la República realizó 29 acciones de preparación solo para los fiscales que atienden procesos que involucran niños en situaciones de vulnerabilidad o son víctimas de delitos.

[71] Se aprueba el Decreto Ley 44, “sobre el ejercicio del Trabajo por cuenta propia”, de 6 de agosto de

2021, el cual no limita las actividades a ejercer, sino que establece proyectos de trabajo más abarcadores. Se aprueban los Decretos Leyes 46 y 47, "de las Micro, Pequeñas y Medianas Empresas" y "de las Cooperativas No Agropecuarias", también del 6 de agosto de 2021; en ambos se ratifican las bases para el funcionamiento de estas estructuras, así como la protección a los trabajadores que en ellas se emplean.

[72] Entre ellos 71 409 adultos mayores en riesgo por la COVID 19 y 53 530 trabajadores vulnerables.

[73] Se beneficiaron un total de 78 301 trabajadores encargados del cuidado de sus hijos en edad escolar y 10 955 trabajadores encargados del cuidado de menores desde 1 hasta 5 años.

[74] Este servicio funciona las 24 horas y es atendido por personal calificado y especializado.

[75] Resolución 15/2019 "Programa educativo para la prevención del consumo de drogas en el Sistema Nacional de Educación".

[76] Artículo 43. La mujer y el hombre tienen iguales derechos y responsabilidades en lo económico, político, cultural, laboral, social, familiar y en cualquier otro ámbito. El Estado garantiza que se ofrezcan a ambos las mismas oportunidades y posibilidades. El Estado propicia el desarrollo integral de las mujeres y su plena participación social. Asegura el ejercicio de sus derechos sexuales y reproductivos, las protege de la violencia de género en cualquiera de sus manifestaciones y espacios, y crea los mecanismos institucionales y legales para ello.

[77] Se adoptó por Decreto Presidencial 198 de marzo de 2021.

[78] Cuba cuenta con 167 servicios de regulación menstrual. Existe una tendencia a la disminución del aborto y regulación menstrual. Por ejemplo, en 1985 la tasa fue de 55,0; en 1990, de 45,6; en 2015, de 30 y en 2020, de 22,1 por cada mil mujeres de 12 a 45 años de edad.

[79] Órgano que representa a la Asamblea Nacional del Poder Popular entre uno y otro período de sesiones.

[80] Viceprimera ministra Inés María Chapman.

[81] Ministerio de Educación, Ministerio de Trabajo y Seguridad Social, Ministerio de Ciencia, Tecnología y Medio Ambiente y Ministerio de Comercio Interior.

[82] Son mujeres el 49,7% de los dirigentes, el 66% de los técnicos y profesionales del país, el 81,9% de los profesores, maestros y científicos, más del 70% de los fiscales, presidentes de Tribunales Provinciales, jueces profesionales y de la fuerza laboral en los sectores de la salud y la educación. En el sistema de las Ciencias, la Innovación y la Tecnología, son el 49,3% y el 53% de los científicos. En el sector de la salud pública son el 70,9%, el 62% de los médicos, el 64,2% del personal que presta servicios de colaboración en varios países del mundo y el 72,2% de los médicos especializados. En el Sistema de Tribunales, el 59 % de los cargos de magistrados son mujeres. De 531 plazas de directivos cubiertas, 412 son mujeres, lo que significa el 77.5% del total y, de ellas 324, o sea el 78.6%, son judiciales.

[83] Esta herramienta recopila información relevante sobre el empoderamiento económico de las mujeres, la educación, prevención y trabajo social; el acceso a la toma de decisiones; los marcos normativos y los sistemas de protección contra todas las formas de discriminación y violencia o la salud sexual y reproductiva.

[84] https://www.genero.onei.gob.cu/.

[85] Artículo 43 de la Constitución de la República de Cuba.

[86] En el Código Penal se incorpora la posibilidad de imponer sanción accesoria de prohibición de acercamiento a la víctima o perjudicado, sus familiares y personas allegadas, la que también se contempla como medida cautelar en la nueva Ley del Proceso Penal y en el Código de Procesos para la solución de los conflictos familiares. Se establece una regla especial de adecuación para los delitos cometidos con violencia de género o familiar. Se añade la pareja de hecho afectiva en el ámbito de protección de la ley penal, tanto en la correspondiente circunstancia agravante como en las figuras delictivas en las que el cónyuge está concebido como sujeto pasivo del ilícito penal, y en los delitos de atentado, asesinato, amenazas, acoso y ultraje sexual y chantaje. Replantea el "delito contra el derecho de igualdad", con especial atención en los aspectos relacionados con las diferentes formas de discriminación que proscribe el Artículo 42 del texto constitucional.

[87] En el delito de Sedición en el 2022 se juzgaron a 29 acusados que tenían 16 y 17 años de edad, sancionándose a todos a penas alternativas de la privación de libertad, de ellas, el 86.2% se extinguen en condiciones de libertad.

[88] En el delito de tráfico de personas y trata de personas, la sanción es de privación de libertad de diez a treinta años cuando entre las personas a transportar se encuentra alguna menor de dieciocho años de edad. En los delitos de desaparición forzada, privación ilegal de libertad y secuestro, se agravan los marcos sancionadores cuando se trata de personas menores de dieciocho años de edad. Se creó el delito de "actos contra la intimidad personal y familiar, la propia imagen y voz, identidad de otra persona y sus datos", que agrava el marco sancionador cuando la víctima es menor de edad. La sanción de muerte y privación perpetua de libertad no se pueden imponer a las personas menores de 20 años de edad.

[89] El 17% de ellos viven solos.

[90] Cuentan con una dotación de 12 643 camas -872 más- y 301 Casas de Abuelos - 25 más-, con 10 303

capacidades -3 642 más que las reportadas en el informe anterior.

[91] Las personas en situación de discapacidad intelectual son atendidas por equipos multidisciplinarios, desde la Atención Primaria de Salud y a través de la red de 30 centros médicos psicopedagógicos, que disponen de 3 290 camas. Las personas en situación de discapacidad auditiva son atendidas desde una red de 37 servicios de Otorrinolaringología-Audiología, de ellos, 19 en hospitales pediátricos y 18 en hospitales de adultos. Además, se cuenta con centros auditivos en todas las provincias, 421 servicios de rehabilitación en los policlínicos, un servicio especializado de implante coclear y cirugías complejas de oído, entre otros. Se integra a esta red el Centro Nacional de Neurociencias de Cuba y los 15 centros del Ministerio de Educación que logran la estimulación y rehabilitación auditiva. Desde 2019, se extendió el pesquisaje activo de las pérdidas auditivas a toda la población infantil. El Programa de Implante Coclear es gratuito y se articula con la red de servicio en todo el país, que incluye la rehabilitación del lenguaje y la audición. Se han beneficiado 543 personas. Las personas con discapacidad visual también cuentan con una red de servicios en todos los niveles de atención del Sistema de Salud, el cual está dirigido a la prevención, habilitación y rehabilitación. Se implementa el pesquisaje visual a todos los recién nacidos.

[92] En 2023, más de 133 000 personas viven con discapacidad intelectual. Se considera la mayor situación de discapacidad en el país.

[93] En particular en el sistema de Educación Especial. Estas constituyen un sistema de instituciones educativas, modalidades de atención, recursos, servicios especiales, soportes profesionales y vías de extensión en función de los niños, adolescentes y jóvenes con necesidades educativas especiales, sus familias, educadores y otros agentes educativos.

[94] Se dispone de 357 escuelas de educación especial, con 35 607 educandos y 15 278 docentes. Se cuenta con 608 maestros ambulantes para la atención a 1 651 infantes; se han creado 560 salones de educación especial para la primera infancia. En los últimos diez cursos escolares han optado por carreras en la educación superior 1 411 estudiantes con discapacidad.

[95] Son protegidas con el reconocimiento de los años dedicados al cuidado de su hijo, como años de servicios para la jubilación.

[96] Asociación Cubana de Personas con Discapacidad Físico-Motora (ACLIFIM), la Asociación Nacional de Sordos de Cuba (ANSOC) y la Asociación Nacional de Ciegos de Cuba (ANCI).

[97] En el periodo 2018-2022, se realizaron más de 3.5 millones de viajes por parte de 2.1 millones de nacionales, cuyo nivel máximo se alcanzó en 2019 al sobrepasar la cifra de 1 millón de viajes realizados por 650 mil personas. El 7% del total de viajeros que salen por asuntos particulares, son menores de 18 años de edad, y como destinos principales se registran los Estados Unidos (74 mil 613), México (26 mil 705) y España (16 mil 234). La mayor incidencia hasta el momento fue en el año 2019, con 67 mil 023 salidas.

[98] De 1959 al 2021, en Cuba se han graduado 405 mil 271 estudiantes en la carrera de Ciencias Médicas, de los cuales 198 mil 992 son médicos.